الانظمة العربية التفت على الضغوط الدولية وعطلت الاصلاح السياسي.. وخطة واشنطن لنشر الديمقراطية صارت سرابا

تقرير دولي يفضح تقهقر الحريات الصحافية في العالم العربي عام 2006: الحكومات ازدادت قمعا وسنت قوانين رجعية

■ القاهرة ـ يو بي أي: كشف تقرير أعدته لجنة دولية مختصة بالدفاع عن حريات الصحافة في العالم امس الاثنين عن تقلص هامش الحريات الذي تتمتع به الصحافة في العالم العربي في عام 2006 ونجاح الانظمة العربية في الالتفاف على الضغوط الدولية التي قادتها الولايات المتحدة لنشر برامج الإصلاح السياسي في المنطقة.

وقالت لجنة حماية الصحافيين الدولية في تقريرها السنوي «الاعتداءات على الصحافة خلال عام 2006» إن حريات الصحافة في دول عربية كمصر ولبنان والعراق وفلسطين واليمن، حققت بعض التقدم خلال الأعوام من 2001 إلى 2005 نتيجة الضغوط التي قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لإصلاح العالم العربي بعد هجمات أيلول (سبتمبر) وغزو العراق في عام 2003.

إلا أن المنظمة، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، أوضحت في تقريرها أن الحريات الصحافية النسبية في المنطقة تبدو الآن «من الماضي البعيد، فخطة الرئيس بوش بنشر الديمقراطية لم تتجاوز خطواتها الأولى. ولم ينتج عن نشاط واشنطن في حث العديد من حلفائها الإقليميين سوى السراب، فالحكام المستبدون في الشرق الأوسط عملوا على إجهاض أي إصلاح مهم، أو أنهم قاموا بتغييرات شكلية فقط». وأشارت المنظمة أن الجماعات المسلحة وخاصة في مناطق الصراع في العراق وفلسطين ولبنان تتحمل أيضا جزءا من مسؤولية الاعتداءات على الصحافة في عام 2006.

مصر افرغت الضغوط الامريكية

وذكر التقرير ان الرئيس المصري حسني مبارك نجح في إفراغ الضغوط الأمريكية على نظامه من محتواها بسبب عدم جدية هذا الضغوط من أجل تطبيق إصلاحات سياسية حقيقية من ناحية، وضعف قوى التغيير الديمقراطي الداخلية من ناحية أخرى.

وقال التقرير إن التعديلات التي أدخلتها الحكومة على القانون الخاص بتعديل مواد جرائم النشر لم يستجب إلى مطالب الصحافيين على الرغم من قيام مبارك بإلغاء مادة قانونية كانت تفرض عقوبة الحبس لمدة قد تصل إلى أعوام على الصحافيين المدانين بتهمة التشهير في المسؤولين الحكوميين في مزاعم الفساد والاكتفاء بالغرامة مع مضاعفتها.

وأبقى قانون جرائم النشر الجديد الذي اقره مجلس الشعب المصري، الذي يهيمن عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، في تموز (يوليو) عام 2006 على المواد الخاصة بحبس الصحافيين لمدد قد تصل إلى خمسة أعوام في تهم إهانة رئيس الجمهورية أو رؤساء الدول الأجنبية او نشر معلومات «زائفة» او اهانة مؤسسات الدولة كالقضاء او الجيش.

وأوضح التقرير ان القانون الجديد اثار مخاوف من نية الحكومة تعطيل الصحف المعارضة باستخدام وسائلس للاستنزاف المالي عن طريق مضاعفة الغرامة في جرائم التشهير إلى 40 ألف جنيه (حوالي 7 آلاف دولار أمريكي).

واشار التقرير الى ازدياد قضايا احالة الصحافيين الى القضاء بتهم التشهير في فساد المسؤولين الحكوميين، حيث نظرت المحاكم في 85 قضية في الفترة بين شباط (فبراير) 2004 الى تموز (يوليو) 2006.

واعتقلت السلطات المصرية مجموعة من الصحافيين خلال عام 2006 كمدير مكتب الجزيرة في القاهرة حسين عبد الغني في نيسان (ابريل) بتهمة نشر مواد كاذبة حول تفجير انتحاري مزعوم، إضافة إلى ساهر جاد من صحيفة «الغد» المعارضة، وابراهيم الصحاري من جريدة «العالم اليوم» في الشهر نفسه لقيامهما بتغطية مظاهرات مؤيدة لمطالب القضاة المصريين بالاستقلال عن السلطة التنفيذية.

كما أصدرت المحاكم المصرية خلال عام 2006 أحكاماً بالسجن ضد صحافيين بارزين في جرائد «الدستور» و«صوت الامة» و«المصري اليوم» و«الفجر» لقيامهم بنشر معلومات تتعلق بتجاوزات شابت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام 2005 أو كتابة تقارير عن فساد مسؤولين حكوميين.

وكانت محكمة عسكرية مصرية قد قضت في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي بحبس عضو مجلس الشعب عن حزب الأحرار طلعت السادات لمدة عام بعد إدانته بتهمة إهانة القوات المسلحة.

واستمرت القيود المفروضة في مجال حريات إصدار الصحف في عام 2006 حين امتنع المجلس الأعلى للصحافة، التابع لمجلس الشورى الذي يهيمن عليه الحزب الحاكم، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عن إصدار ترخيص صحيفة «البديل» اليسارية اليومية المستقلة بدون تقديم أي أسباب واضحة.

من ناحية أخرى، اعتبر تقرير المنظمة الدولية أن العراق ما يزال للسنة الرابعة على التوالي أخطر مكان للمراسلين الصحافيين في العالم منذ استشراء الفوضى في البلاد بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في غزو أميركي في شباط (أبريل) عام 2003.

العراق.. الأسوأ في العالم

وقال التقرير إن 47 إعلاميا قتلوا في العراق خلال عام 2006 ليرتفع عدد الصحافيين القتلى الى 129 منذ عام 2003 ، وهو ما وصفه بالنسبة الأعلى في العالم لبلد واحد خلال ربع قرن.

وأشار التقرير إلى أن عام 2006 شهد تحولاً نوعياً للمرة الأولى على الإطلاق، فقد تجاوزت حالات القتل المتعمد للصحافيين حالات الموت بسبب النيران المتقاطعة «إذ أخذت الجماعات المتمردة تستهدف الصحافيين بقسوة بسبب انتماءاتهم السياسية او الطائفية او انتمائهم للغرب».

وقال التقرير ان جميع الصحافيين الذين قتلوا في العراق خلال عام 2006 كانوا من العراقيين باستثناء صحافيين أمريكيين، وذلك للجوء المؤسسات الإعلامية الدولية إلى الاعتماد على المراسلين المحليين بشكل أساسي نتيجة التكاليف الباهظة لحماية الصحافيين الأجانب.

وأكد التقرير ان قوات الاحتلال الأمريكية تتحمل جزءا من مسؤولية تدهور أوضاع الصحافة في العراق خلال عام 2006 حيث استمرت في احتجاز الصحافيين لمدد غير محددة بدون توجيه اتهامات.

وذكر التقرير ان الحكومة العراقية كان لها دور أيضا في اعتقال بعض الصحافيين او ملاحقة آخرين او فرض الحظر على تواجد مقرات صحافية لبعض القنوات التلفزيونية كفضائيتي «العربية» و«الجزيرة».

فلسطين: موجة من خطف الصحافيين الاجانب

وعلى الرغم من عدم مقتل أي صحافي في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006، إلا أن التقرير أورد بعض حالات التضييق على الصحافيين من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية او المنظمات الفلسطينية المسلحة والتي تزايدت حدة الصراع بينها وخاصة حركتي فتح وحماس منذ فوز الأخيرة بانتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني (يناير) عام 2006.

وقال التقرير إن اتجاه خطف الصحافيين الأجانب تزايد في الأراضي المحتلة بسبب ضعف الأجهزة الأمنية وغياب القانون وهيمنة الفوضى على الساحة الفلسطينية.

ولفت التقرير إلى «تكاثر جماعات مسلحة صغيرة تتكون من مقاتلين ينتمون الى فصائل متنوعة تتشكل لتحقيق هدف شخص محدد مثل الإفراج عن سجين من احد الأقارب او الحصول على عمل في القطاع الحكومي وكثيرا ما تلجأ تلك الجماعات الى خطف الأجانب، بما في ذلك الصحافيون لاستخدامهم كورقة ضغط في التفاوض».

ولكن المنظمة قالت إن جميع حالات خطف الصحافيين في غزة والضفة الغربية والتي بلغت 13 منذ عام 2004 انتهت بالإفراج عنهم دون إصابتهم بأي أذى.

وفي لبنان، قال التقرير إن صحافيا لبنانياً يعمل في المؤسسة اللبنانية للإرسال قد قتل في غارة اسرائيلية في تموز (يوليو) الماضي خلال حرب الـ34 يوما بين إسرائيل وحزب الله اللبناني والتي انتهت في آب (أغسطس) الماضي.

وقال التقرير إن الأطراف المتصارعة في لبنان تتحمل كذلك بعض اللوم نتيجة قيامها بتهديد الصحافيين العاملين في الأراضي اللبنانية.

وأورد التقرير بعض الاقتباسات عن صحافيين قالوا انهم تعرضوا للتهديد بالقتل من مقاتلي «حزب الله» نتيجة تغطيتهم للحرب، وأكد استمرار مناخ الخوف لدى الصحافيين بسبب ازدياد حدة الصراع الطائفي واغتيال بعض الصحافيين اللبنانيين كسمير قصير وجبران تويني خلال عام 2005.

وذكر التقرير ان الصحافة في المغرب والتي وصفها بالأقوى والأكثر حيوية في العالم العربي، تعرضت لبعض الانتكاسات في عام 2006 بعد هجمة قضائية قادتها الحكومة لحبس بعض الصحافيين او فرض غرامات باهظة عليهم.

ففي نيسان (ابريل) أيدت محكمة الاستئناف في الرباط حكما بغرامة قدرها حوالي 372 ألف دولار ضد مجلة «لو جورنال ايبدو مادير» الاسبوعية المستقلة بعد نشرها مقالة تشكك في تقارير مركز بحوث أوروبي بشأن قضية الصحراء الغربية التي ضمها المغرب منذ ثلاثة عقود.

كما أصدرت محكمة في آيار (مايو) الماضي قرارا بحبس وتغريم ادريس شحتان رئيس تحرير جريدة «المشعل» الاسبوعية المستقلة بعد نشر الجريدة كاريكاتوراً سخر من الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة.

وكانت محكمة دار البيضاء قد أصدرت منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي حكما بسجن صحافيين باسبوعية «نيشان» لمدة ثلاثة أعوام مع وقف التنفيذ وغرامة 7 آلاف دولار ومنع إصدار الجريدة لشهرين، وذلك بسبب نشر تقرير عن دعابات المغاربة عن الدين والسياسة والجنس واعتبرت مسيئة للإسلام.

الصراع الطائفي طغى على الصحافة الخليجية

وفي الخليج العربي، قال التقرير ان حدة الصراع الطائفي السني ـ الشيعي قد ألقت بظلالها على حرية الصحافة هناك.

وأشار التقرير إلى قيام السلطات البحرينية في تشرين الأول (اكتوبر) بحظر نشر أية مواد إعلامية تتعلق بقضية صلاح البندر، الأكاديمي السوداني والذي كان يعمل مستشارا لملك البحرين حمد بن خليفة، والذي كتب تقريرا يتناول فيه مخططا لتقليص قدرة التصويت للمواطنين الشيعة في البلاد (الذين يشكلون حوالي 70 % من السكان) وإثارة نزاعات طائفية.

وفي الكويت، اعتقلت السلطات كاتب جريدة «السياسة» خالد العبيسان في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي بعد نشره مقالا يستنكر فيه حكم إعدام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

وقال التقرير ان الحريات الصحافية في السعودية وسورية وليبيا ما تزال شبه معدومة، ونقل تعليقا لطيفا وكاشفا لسيف الاسلام معمر القذافي نجل الزعيم الليبي الذي قال في آب (اغسطس) الماضي ان بلاده التي يحكما أبوه بقبضة حديدية منذ عام 1969 «ليست فيها صحافة ولا دستور ولا ديمقراطية».

تحذير المتعاملين مع إسرائيل من وهم السلام معها.. الجاسوس شاذ واعتنق اليهودية.. ومطالب لبحث الإثراء غير المشروع لصحافيين وصحافيات

اتهام الحزب الحاكم بالتحالف مع «الإخوان» سرا.. وشقيق حسن البنا يتهم نصف الكتاب العرب بالخيانة.. ووصف جلسات الحكومة بالقزقزة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن المفاوضات بين الرئيس مبارك ورئيسة الوزراء الألمانية انجيلا ميركيل، وسفر وزير الخارجية أحمد أبو الغيط واللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة لأمريكا وإعلان وزير التربية والتعليم الدكتور يسري الجمل عن التقدم خلال الأيام القادمة بمشروع قانون كادر المعلمين الجديد الى مجلسي الشعب والشورى لمناقشته وإصداره، واستمرار تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا مع محمد عصام غنيم العطار المتهم بالتجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية وإفراج إسرائيل عن11 مصريا من أصل 26 محتجزين لديها بسبب التهريب والتسلل، واستمرار اضطراب الأحوال الجوية واعتصام عمال شركة مصر للغزل والنسيج وعمال شركة الدلتا للغزل والنسيج وعمال شركة شبين الكوم للغزل والنسيج، وحضور السيدة سوزان مبارك، الاحتفال بيوم الأورنوريل العالمي وإصابة المقدم ياسر الشناوي رئيس مباحث مدينة 15 مايو بحلوان بعدة رصاصات اطلقها عليه مسجلون خطر أثناء محاولة ضبطهم، وإلى شيء قليل من كثير مما لدينا اليوم:

مهازل ومخازٍ

ونبدأ بشيء من المهازل والمخازي، ولدينا اليوم واحدة فقط من نصيب زميلنا عنتر عبداللطيف بـ«صوت الأمة»، عن رجل الأعمال ومحتكر الحديد وعضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الخطة والموازنة وأمين التنظيم بالحزب الوطني الحاكم أحمد عز، قال:

«الفضيحة الجديدة تتلخص تفاصيلها في قيام «عز» بتخصيص مكافآت شهرية لأئمة وخطباء المساجد في دائرته الانتخابية بالمنوفية بلغت 6 ملايين جنيه بواقع 150 جنيها لكل داعية، أما السر في قيام أحمد عز بهذه الخطوة فهو الملف الذي نشرته «صوت الأمة» في العدد 318 عن أئمة وخطباء المساجد تحت عنوان «هؤلاء هم الذين يشكلون وعي الناس» وفي الملف ناقشنا هؤلاء الخطباء والأئمة في قضايا شائكة وكانت إجاباتهم صادمة وتعكس الأزمة العنيفة التي يعيشها المجتمع المصري، وكان من بين هؤلاء الأئمة الذين حاورناهم إمام مسجد الشيخ حجازي وإمام مسجد بلمشط بمنوف وهي نفس دائرة أمين التنظيم الانتخابية. أحمد عز تلقف الموضوع واتصل بمدير أعماله في المنوفية صلاح المقدم وأمره بصرف مكافأة شهرية لأئمة مساجد مدينة السادات ومنوف وسرس الليان بواقع 150 جنيها لكل داعية و30 جنيها لمقيم الشعائر ومثلهم لخادم المسجد باسم مؤسسة «عز» الخيرية لتنمية المجتمع على أن تكون تلك المكافأة شهرية ولا تنقطع لأي سبب من الأسباب.

صلام المقدم عرض الأمر على الشيخ سمير توفيق مدير عام مديرية الأوقاف بالمنوفية والشيخ عبدالله خليل مدير إدارة الأوقاف بمنوف اللذين وافقا على الفور دون الرجوع لوزير الأوقاف!

وبالفعل اجتمع صلام المقدم مدير أعمال عز والمسؤول الأول عن تمويل حملته الانتخابية بأكثر من ألف إمام من إجمالي 1950 داعية بالمدن الثلاث ومناطق نفوذ أمين التنظيم التي يعمل بها 1070 داعية بمنوف و600 داعية بسرس الليان و280 داعية بالسادات وجرى الاجتماع في سرية تامة يوم الخميس 11 يناير 2007 بقاعة المناسبات بمسجد سيدي داود بجوار الساحة الشعبية بمدينة منوف وبحضور المسؤولين بمديرية الأوقاف ومن بينهم الشيخان سمير توفيق فرج وعبدالله خليل وبعد الثناء على المهندس أحمد عز تقرر ان تصرف مكافأة العز اعتبارا من 20 يناير 2007 ليصبح اجمالي التكلفة 240 جنيها شهريا بواقع 150 جنيها للإمام و60 لكل من خادم المسجد ومقيم الشعائر ليصبح اجمالي المعونة الشهرية بمساجد الدائرة ويبلغ عددها 1950 مسجدا 4681 ألف جنيه شهريا بما يعادل 5 ملايين و616 ألف جنيه سنويا، لكن الاجتماع لم يجر كما كان مقررا له وشهد تعالي بعض الأصوات المعارضة لـ«حسنة» عز وانسحب عدد من أئمة المساجد من قاعة المناسبات واحتج أحدهم على صلاح المقدم بأن صرخ في وجهه: نحن قوم لا نأكل من الصدقات، وحاول مدير أعمال «عز» السيطرة على الموقف قبل أن يتأزم وأكد أن تلك المكافأة تدخل تحت بند أجر مقابل عمل دون أن يوضح لهم طبيعة العمل المطلوب من هؤلاء الدعاة!! ما أقدم عليه عز بالمنوفية يطرح تساؤلات عديدة في مقدمتها: لماذا استخدم أحمد عز أمواله في تجنيد أئمة المساجد وهل هي واقعة فردية أم هي بداية لضم الأئمة على مستوى الجمهورية في صفوف الحزب الوطني؟! وذلك استخدام للدين في السياسة».

فضيحة الأكياس

وعودة إلى فضيحة أكياس الدم الملوثة وفلاتر الكلى التي تنتجها شركة هايدلينا المملوكة لرجل الأعمال وعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم ووكيل لجنة الصحة بالمجلس، الدكتور هاني سرور، وقيام «المصري اليوم» ـ يوم الأحد ـ بنشر تحقيق لزميلنا صابر مشهور جاء فيه:

«كشفت مستندات جديدة في قضية توريد أكياس نقل الدم المعيبة إلى وزارة الصحة المتهم فيها الدكتور هاني سرور عضو مجلس الشعب وعدد من قيادات الوزارة مفاجأة مذهلة، طلب الدكتور هاني سرور من وزارة الصحة قيام شركته بتوريد أكياس نقل الدم التي تنتجها الى بنوك الدم والمستشفيات بدون تحليل هذه الأكياس بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية كما هو متبع عند توريد أي مستلزمات طبية الى مستشفيات الوزارة، ويظهر أحد المستندات الموجهة من الدكتورة زينب عبيد رئيسة الإدارة المركزية للشؤون الصيدلية الى الدكتور هاني سرور بصفته رئيس الشركة ـ والذي حصلت «المصري اليوم» على نسخة منه ـ أنه طلب توريد الأكياس واستخدامها داخل المستشفيات على مسؤولية شركته دون انتظار نتائج التحاليل وأن يتم الاعتماد فقط على شهادات التحاليل الصادرة من شركته، ولكن لجنة مراقبة الأدوية رفضت ذلك. وتوضح مستندات أخرى أن جامعة القاهرة أثبتت فيها أن تحاليل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية غير صحيحة وكانت تتم بشكل صوري، وكشفت مصادر داخل شركة هايدلينا لـ«المصري اليوم» عن أسباب ظهور عفن وشوائب داخل أكياس نقل الدم التي تنتجها الشركة، وذلك لأن الشركة ومنذ عام 1998 لا تمتلك اجهزة التعقيم المطلوبة، سوى ماكينة بخار معدة لتعقيم المحاليل الطبية ورغم ذلك استخدمتها الشركة في تعقيم أكياس نقل الدم وفلاتر الغسيل الكلوي.

ورغم عدم تعقيم الشركة للأكياس والفلاتر التي تورد المستشفيات وزارة الصحة وخطورة ذلك على صحة المواطنين فإن وزارة الصحة كانت تدفع للشركة تكاليف تعقيم الأكياس والفلاتر بأشعة غاما، وأوضحت المصادر أن شركة هايدلينا تهربت من دفع الرسوم الجمركية طوال السنوات الماضية وأن السيد أحمد حسين مدير إدارة الاستيراد والتصدير بالشركة وهو حاصل على دبلوم صنايع قسم كهرباء ويعمل سائقا لهاني سرور ومدير حملته الانتخابية في دائرة الظاهر، كان يستخدم أساليب ملتوية للتهرب من الرسوم الجمركية».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين واستياء زميلنا وصديقنا بـ«المساء» محمد فودة يوم الخميس في عموده اليومي ـ من الواقع ـ من تجاهل الصحف الحكومية لإضراب عمال شركة شبين الكوم للغزل والنسيج التي باعتها الحكومة لمستثمر هندي، وانفراد «الوفد» بالنشر، بقوله:

«هل لم يدر محررو هذه الصحف بوقوع هذا الإضراب وغاب عن وعيهم الصحافي لهذه الدرجة؟ إذا كان الأمر كذلك ـ وأشك فيه كثيرا، فهو سقطة صحافية لا يجب أن تحدث وظني أن الصحف القومية تعرف بالإضراب وما يسبقها من صفات من خصخصتها، لولا تدخل الرئيس مبارك لمنعها وهو ما دفع زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد رئيس مجلس إدارة دار التحرير في «الجمهورية» في نفس اليوم للقول:

«لا أعتقد أنه يبقى الآن ـ بعد الشكر كل الشكر للرئيس على هذا الموقف الثابت والواضح والمستمر ـ غير ما دعوت إليه في الأسبوع الماضي، وهو أن نتحرك جميعا ـ كل الأطراف المعنية بالصحافة ومؤسساتها القومية في اتجاه واحد، هو تعزيز موقف الرئيس، ووضع سبل ترجمته على أرض الواقع في حل أكبر مشكلة تواجه المؤسسات القومية وهي مشكلة الديون.

نحن في سباق مزدوج مع الزمن، سباق لوقف تراكم الديون وفوائدها على المؤسسات ويكفي أن أقول على سبيل المثال ونحن في دار التحرير الأقل ديونا بين المؤسسات الثلاث الكبرى: «الأهرام» ـ «الجمهورية» ـ «الأخبار» نتحمل مليون جنيه كل أسبوع كفوائد على ديوننا فقط، أي 52 مليون جنيه سنويا هذه الفوائد المتصاعدة وحدها، غير الديون نفسها كفيلة بأن تأكل ناتج عرق أربعة آلاف صحافي وإداري وعامل في مؤسستنا فمهما بذلوا من جهد طوال العام، فإن النتيجة في النهاية هي مزيد من الخسائر».

كما توجه بالشكر أيضا لرئيسنا، زميله وصديقنا عبدالقادر شهيب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة «المصور» بقوله:

«لا نملك إلا الشكر ـ كل الشكر ـ للرئيس مبارك الذي نلوذ إليه دائما كلما لاح خطر يهدد صحافتنا.

ولكن حتى يزول قلقنا تماما مما يدبره بعض الذين يعادون الصحافة القومية ونذروا أنفسهم لتصفيتها والقضاء عليها فلابد من الأخذ بيدها مما تعاني منه الآن من مشكلات وأزمات مالية حادة تؤثر بالسلب على أداء دورها وتجعلها فريسة سهلة لمن يريد أن ينهش لحمها أو يذبحها، وحتى لا يساء فهمنا بشكل متعمد كما هي العادة فإننا لا نطالب بعدم حساب القيادات السابقة للصحافة القومية عن أخطاء أو خطايا ارتكبها أحد منهم، فهذا واجب قبل أن يكون حق الدولة وتحديدا مجلس الشورى المالك الرسمي للصحافة القومية.

وأيضا لا نطالب بإعفاء القيادات الصحافية الجديدة من المساءلة والحساب، بل على العكس، كما اننا لا نبغي أكل حق الدولة أو الجهاز المصرفي مثلما صور البعض الأمر بهذا الشكل المستفز ونحن لا نغلق الباب أيضا أمام بحث ودراسة أية اجتهادات لتغيير شكل الملكية مستقبلا لهذه الصحافة القومية في اطار حماية حقوق العاملين بها، وعدم إلحاق الأذى بهم وأيضا ضمان عدم سيطرة الأجانب على صحافتنا ليسلبونا إحدى أدوات توجيه الرأي العام المصري، والعربي أيضا، ولكننا نريد بصدق ومسؤولية أن تتخلص الصحافة القومية من السلاح الذي شهرته الحكومة فجأة في وجهها ووضعت عنقها الآن تحته وهو سلاح الديون، إن المشكلة الأولى التي تواجه الصحافة القومية وهي مشكلة الديون قد تم تضخيمها بشكل متعمد ومقصود ومغرض لذبح الصحافة القومية، فرقم السبعة مليارات جنيه المستحق للحق على المؤسسات الصحافية لا يمثل أصل الدين انما هو يتضمن الفوائد وغرامات التأخير التي تعادل تقريبا ثلثي هذا الرقم، أما أصل الدين فهو يتضمن ضرائب أرباح تجارية وصناعية منذ الستينيات».

وقد أثار زميلنا بـ«الأهرام» شريف العبد أمس ـ الأحد ـ قضية أخرى في الوسط الصحافي هي:

«هناك نماذج لصحافيين أكفاء أصحاب أسماء لامعة وفي نهاية مشوارهم المهني يكون لديهم رصيد ضخم من المقالات والتحليلات المتميزة وهذا الرصيد الصحافي المتميز لا يقابله أي رصيد بالبنوك، على الجانب الآخر نجد من دخل المهنة معدما منكسرا فإذا به بعد سنوات قليلة يملك السيارات والفيلات والشاليهات والأرصدة البنكية بعملاتها المختلفة والأراضي الزراعية ويلتهم السيمون والكافيار، بينما أساتذة أصحاب أقلام وآراء وأسماء يعجزون عن تجهيز بناتهم أو شراء شقة متواضعة للغاية للابن الذي يتطلع للزواج وبالتالي تصبح مهنة الصحافة مليئة بالمتناقضات والعجائب، ونجد أيضا من يلاحقه القلق من مصيره المجهول بعد ترك الخدمة ويطارده شبح الإحالة الى المعاش، وما يعقبه من ضيق ذات اليد، وأمامنا حالات مأسوية لصحافيين يعجزون عن توفير دواء قلب أو تصلب شرايين، ونسمع عن صحافيات امتلكن ـ دون أسباب مهنية واضحة ـ الأراضي الزراعية والمزارع، ويقال إن الأسباب تكمن في كلماتهن النافذة عند مسؤولين سابقين، وبعضهن يأتين الى الصحافة معدومات لكن فجأة نكتشف ارتفاع أرصدتهن من أموال وشاليهات وفيلات في التجمعات الخاصة والقرى السياحية، وهذا الصحافي الذي سارع بالترويج لأسهم بعينها داخل البورصة وحقق من وراء ذلك الأموال الطائلة، من أين أتت هذه الأراضي الزراعية وكيف أصبحت هذه العقارات وحمامات السباحة في متناول اليد بعد أن كانت اليد خاوية بيضاء، أليس واجبا اليوم محاسبة أبناء المهنة المنفلتين والمنفلتات ونسألهم من أين لك هذا؟ ألا يتعين التنقيب في ملفاتهم وملفاتهن أم أن الحساب يوم الحساب؟».

ولماذا الحساب على طريقة من أين لك هذا؟ انه الرزق يأتي لمن يسعى إليه عن أي طريق.

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها من نصيب جمال البنا، شقيق المرحوم الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين أول مرشد لها، الذي هاجم يوم الخميس في «نهضة مصر» من استنكروا إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين وهاجمهم بعد ان استعرض كنموذج ما نشر في صحيفتي «المصري اليوم» و«الأسبوع»، وقال بجرأة معتادة منه:

«كنت أتصور أن الشعوب ستصفق وتهلل للمرة الأولى، الجماهير تشنق طاغيتها، كنت أتصور أن الكتاب والصحافيين سيتخذون من هذه المناسبة موضوعا ليؤكدوا لحكامهم أن الباطل لا يمكن أن يستمر وأن الظلم مرتعه وخيم، وأن العدالة لابد أن تقضي على الطاغين، أعرف أن صدام قد رشا نصف الكتاب العرب تقريبا بأموال جزيلة وسيارات فخمة بل وببعض حصص في بترول العراق، وبالطبع فان شنقه أوقف هذا، ولكن هذا لا يعد مبررا بعد اقترافهم الرشوة لأن يرتكبوا الخيانة فيجعلوا من أسوأ الطغاة أعظم الحكام، ان خيانة الكتاب لا يعادلها إلا بلاهة وسذاجة وعباطة الشعوب والجماهير».

خيانة نصف الكتاب العرب وتلقيهم رشاوى من صدام؟

من أمده بهذه الاحصائية؟ والجماهير بلهاء وساذجة وعبيطة؟!

صحيح، وما الذي سيقوله من كتب مقالا مطولا في جريدة «القاهرة» يصرخ فيه مؤيدا الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، وواصفا إياه بأنه جهاد حق، وأعطى قوات الغزو فتوى قتل المدنيين، ومع ذلك يسمي نفسه مجدد في الفقه؟ ولذلك، ليس غريبا أن يهاجم الشعوب ويتهمها بتلك الأوصاف بعد أن رأى كل أحلامه هو ومن معه تنهار ويكتشفوا مرة أخرى أن لا مكان لهم ولا تأثير، لا في الحياة السياسية ولا الفكرية.

معارك الإخوان

وإلى المعارك المستمرة حول الإخوان المسلمين وسخرية زميلنا محمد الشبة رئيس التحرير التنفيذي لـ«نهضة مصر»، يوم الأحد في بابه اليومي ـ شوية حرية ـ من العداء المعلن من الحزب الوطني للإخوان، بينما التحالف قائم بينهما، وكان دليله على ذلك هو:

«كل الإشارات التي تأتي من الحزب الوطني ومن نوابه في البرلمان لا تسر، وتصب معظمها في خانة أهداف الجماعة وشعاراتها، وآخرها ما حدث من تحالف ـ غير معلن ـ وربما هو «عشوائي وغير مقصود» بين نواب الجماعة ونواب الوطني ـ حمدي الطحان ومحسن راضي ـ في الهجوم على وزير الإعلام وعلى مسلسلات التليفزيون التي تكشف وتعري النائب الفاسد.

الوطني والإخوان معا احتجوا على الصورة التي يظهر بها بعض السادة النواب المتحولين من تأييد الحكومة إلى مناصرة الإخوان ـ وبالعكس ـ والمتاجرين بآلام الشعب وهمومه، سماسرة الأصوات في كل انتخابات ولم أفهم إذا كان الاخوان غاضبين من الوزير لأن مسلسلاته تدين المتاجرة بالدين فلماذا يغضب نواب الحزب الحاكم من الملائكة المولودين؟ ثم، أليست السياسة الإعلامية لدولة تخرج من مقر الحزب الوطني أم أن سياسة الحزب الإعلامية تظهر في تليفزيون دولة أخرى؟!، ونحن نشاهد كل يوم وفي كل موقع كيف يكسب تيار الدولة الدينية أرضا جديدة نتيجة تحالفات وصفقات مريبة مع قوى حكومية وحزبية ونقابية نافذة، ثم تشكو الحكومة وتولول من «اختراقات الإخوان!».

ولا أعرف سببا لحيرة الشبة بعد أن أراحه في نفس اليوم بـ«الوفد» أحد الكتاب وهو علي أبو الخير، عندما أنبأه أن الحل الحقيقي هو إبعاد الاثنين، الإخوان والوطني بقوله عنهما:

«فالإخوان على سبيل المثال ليس فيهم عضو سلفي أو صوفي فضلا عن مسيحي، كيف يعبر إذن عن كل الشعب بفئاته العديدة المتنوعة المتدينة أصلا وهو تدين يعود إلى ما قبل وصول المسيحية مصر بقرون، وفي المقابل فإن وجود حزب مثل الحزب الوطني يرأس الدولة ويهيمن على مقدرات الوطن وهو حزب هلامي ليس له تصور محدد ولا هو حزب أيديولوجي وعبارة عن أشخاص ارتبطوا بالحكومة وبالحزب الذي يكون فيه رئيس الجمهورية، وكان من فساد الحزب الوطني إفساد الحياة السياسية برمتها حيث قيدوا الأحزاب والعمل السياسي، فانصرف الناس عن هذه الحياة السياسية جميعا ولم يجدوا أمامهم سوى الفصيل الإخواني الذي يملك المال والدعاية الدينية فانتخبوا أعضاءه ليس حبا فيهم بل كراهية للحزب الوطني الذي يقول انه ديمقراطي.

مصر تحتاج الى حزب ليبرالي منفتح على كل التيارات وكل فئات المجتمع يشكل النسيج الواقي لأي فتنة تأخذ صبغة دينية أو استبدادا سياسيا، حزب مارس الحكم والمعارضة ولديه كوادره وأعضاؤه المثقفون سياسيا وغير المنتفعين من العمل بالسياسة حزب «الوفد» هو الذي يتمكن من جعل الحياة السياسية بمصر تعتدل وتستقيم بلا حزب ديني ولا حزب وطني».

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس، وقيام رئيسها الدكتور أحمد نظيف أثناء وجوده في مجلس الشعب بقزقزة اللب، وهو ما تناوله من قبل كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب، ثم عاد إليه مرة ثانية يوم الأحد بقوله في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة ـ «من تاريخ اللب: قزقزة اللب في مصر عادة شعبية قديمة، وقالوا في علم الاجتماع يعتبر الرجلان من طبقة اجتماعية واحدة إذا قزقزا اللب معا، وكانت حفلات القزقزة تقام في ضوء القمر، فكان الحاكم يتردد على هذه الحفلات في طول البلاد وعرضها لقزقزة اللب مع الناس تواضعا وتقربا فزقزة اللب ترفع الحواجز والرسميات وعندما ظهرت المجالس النيابية اكتفى الحاكم بالذهاب الى مجلس ممثلي الشعب ليشاركهم في قزقزة اللب ثم تتويج هذه العلاقة اللبية الحميمة بإقامة محمصة اللب الذكية».

وأحمد يذكر محمصة اللب الذكية ليسخر من القرية الذكية التي يعقد فيها رئيس الوزراء اجتماعاته، ومن اللعب والمحمصة، الى كارثة تعيين المدرسين التي قال عنها في نفس اليوم ـ الأحد ـ زميلنا بـ«الوفد» عادل صبري:

«وجهت وزارة التربية والتعليم منشورا للمديريات التعليمية بالمحافظات تطلب فيه تخصيص 5 وظائف بالتدريس سنويا لكل نائب بالحزب الوطني. المنشور العجيب الذي وزع الأسبوع الماضي يؤكد ضرورة التزام كل مديرية تعليمية بمنح هذه الوظائف الموجودة على بند التعاقد لكل نائب بناء على طلبه والشخص الذي يحدده وبحسبة بسيطة سيحصل حوالي 550 عضوا من مجلسي الشعب والشورى على نحو 1000 وظيفة من بين 5 آلاف مدرس تعينهم وزارة التربية والتعليم بالكاد سنويا.

جاءت التعليمات في وقت أعلن السيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى الأمين العام للحزب الوطني أنه آن الأوان بأن تسقط هيمنة الحزب الوطني على مؤسسات الدولة ومع تطبيق هذه التعليمات وتجاهل تصريحات الشريف الذي أكد في حواره معنا منذ أسبوعين انها بمثابة قرارات أصدرها رئيس الجمهورية بنفسه منذ 4 سنوات تجعلنا نختار أيهما نصدق كلام الشريف أم تصرفات الحكومة التي تريد أن يظل الحزب الحاكم مهيمنا على كافة مقدرات الدولة للأبد؟».

الجاسوس

وأخيرا الى الجاسوس محمد عصام غنيم العطار، الذي قالت «الأخبار» أمس عن اعترافاته أمام النيابة:

«تناولت الاعترافات انه شخص غير طبيعي في علاقاته مع الأشخاص وله ميول مثلية «شاذة» وأنه عانى من التفكك الأسري وانفصال والديه وقامت جدته برعايته كما اضطر للدراسة بكلية العلوم جامعة الأزهر حتى العام الدراسي 2000 ـ 2001 وعندما شعر بعدم لاندماج بالمجتمع قرر السفر إلى الخارج وعدم العودة نهائيا. يباشر التحقيق هاني حمودة رئيس النيابة بإشراف المستشار هشام بدوي رئيس الاستئناف لنيابة أمن الدولة العليا والمستشار عمرو فاروق المحامي العام.

وأضاف المتهم في